الأمم المتحدة

A/62/422/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال (انظر A/62/422، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٥ و ٣٣ المعقودتين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي، في المحضرين الموجزين ذوَي الصلة (A/C.2/62/SR.25 و 33).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/62/L.24 و A/C.2/62/L.58

٢ – في الجلسة ٢٥ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا'' (A/C.2/62/L.24)، فيما يلي نصه:

* يصدر حاليا تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحمل الرموز A/62/422 و Add.1 و Add. 2.

141207 131207 07-62870 (A)

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

"**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

"**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

"**وإذ تشير** إلى قراريها ٦١/٢١١ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦١/١ المؤرخ ١٩أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

"**وإذ تعيد تأكيد** قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

"**وإذ تحيط علما** بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع "تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا"،

"**وإذ تحيط علما أيضا** بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل، الذي اعتُمِد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في تركيا يوميّ ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه "جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا"،

"**وإذ تؤكد من جديد** أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا؛

"٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا؛

”٣ - **تشير إلى** المساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا بوصفها مبادرة تمسك بزمامها وتقودها أقل البلدان نموا؛

”٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي تعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

”٥ - **لا تزال يساورها القلق** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أُحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل وتؤكد على ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه في الوقت المناسب وبكفاءة؛

”٦ - **تؤكد** أن من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

”٧ - **تؤكد من جديد** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

”٨ - **تشدد** على أن أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية يتعين عليها، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل الاسترشاد، بنهج متكامل، وبشراكة حقيقية أوسع نطاقا، وبمبدأ تولي البلدان لزمام أمورها بنفسها، وتوخي اعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى؛

”٩ - **تحث** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

”١٠ - **تحث** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم الواردة في برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب وأن يبذلوا المزيد من الجهود لزيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ برنامج العمل؛

”١١ - **تشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

”١٢ - **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج العمل في صلب برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية، و لم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

”١٣ - **تؤكد** الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل وإلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

”١٤ - **تؤكد أيضا** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

”١٥ - **تطلب** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية

والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

"١٦ - **تكرر دعوتها** أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه؛

"١٧ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يأخذ أقل البلدان نموا في الاعتبار في كل تقاريره في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات من أجل ضمان رصد التنمية فيها في سياق أعم والحيلولة دون زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي؛

"١٨ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

"١٩ - **تؤكد من جديد** الأهمية البالغة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يتخذ التدابير المناسبة لكفالة تمويل مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

"٢٠ - **تقرر** عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وفقا للفقرة ١١٤ من برنامج العمل، من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

"٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة؛

"٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، **وتكرر طلبها** إليه أن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة".

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٣، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ''مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا'' (A/C.2/62/L.58) مقدم من مقررة اللجنة، استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.24.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.58 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والبرتغال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية وكرواتيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا ومولدوفا)؛ وبنغلاديش (باسم مجموعة أقل البلدان نموا) وصربيا (انظر A/C.2/62/SR.33).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.58، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.24 بسحبه (انظر A/C.2/62/SR.33).

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٦١/٢١١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦١/١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ”تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا“[٥]،

---

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل[٦]، الذي اعتُمِد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكان موضوعه ''جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨]؛

٣ - **ترحب** بالمساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]، بما في ذلك إعداد استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩] بوصفها مبادرة تمسك بزمامها وتقودها أقل البلدان نموا؛

٤ - **تعيد تأكيد التزامها** بالإعلان[١٠] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي التزموا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٥ - **لا يزال يساورها القلق** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أُحرز في تنفيذ برنامج العمل وتؤكد ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه، ضمن نطاق الإطار الزمني الذي حدده هذا البرنامج، وكذلك معالجة استمرار هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بعض أقل البلدان نموا من خلال الالتزام بشكل راسخ بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

---

(٦) A/62/216، المرفق.

(٧) A/62/79-E/2007/63 و Corr.1.

(٨) A/62/322.

(٩) A/61/117، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ١/٦١.

٦ - **ترحب** باستمرار الكثير من أقل البلدان نموا في تحقيق التقدم الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى اقتراب عدد منها من المستوى الذي يؤهلها لأن تُرفَع من قائمة أقل البلدان نموا؛

٧ - **تؤكد** أنّ من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

٨ - **تؤكد من جديد** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٩ - **تشدد** على أنّ أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية يتعين عليها، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، الاسترشاد بنهج متكامل، وبشراكة حقيقية أوسع نطاقا، وبمبدأ تولي البلدان لزمام أمورها بنفسها، ومراعاة اعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى تشمل ما يلي:

(أ) وضع إطار للسياسة العامة يكون محوره الإنسان؛

(ب) كفالة قيام حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي باعتباره أمرا لا بد منه لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل؛

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

(د) بناء القدرات الإنتاجية بما يجعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا؛

(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛

(و) تقليل أسباب الضعف وحماية البيئة؛

(ز) حشد الموارد المالية؛

١٠ - **تحث** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

١١ - **تحث** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم في برنامج عمل بروكسل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وأن يبذل كل منهم قصارى جهده لمواصلة زيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ هذا البرنامج؛

١٢ - **تحث أيضا** الشركاء في التنمية على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا من أجل مؤازرتها بشكل أفضل لترفع مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، ودعم عملية التنمية فيها وتفادي تعطيلها، بما في ذلك ضمن إطار الاستراتيجية الانتقالية المرنة؛

١٣ - **تشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

١٤ - **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج تنفيذ إعلان بروكسل[1] وبرنامج العمل في صلب برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية، و لم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

١٥ - **تؤكد** الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل وإلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٦ - **تؤكد أيضا** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٧ - **تطلب** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٨ - **تكرر دعوتها** أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه؛

١٩ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يأخذ أقل البلدان نموا في الاعتبار في كل التقارير ذات الصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات من أجل كفالة متابعة التنمية في تلك البلدان ضمن إطار السياق الأعم للاقتصاد العالمي والمساهمة في الحيلولة دون زيادة تهميشها؛

٢٠ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

٢١ - **تؤكد من جديد** الأهمية البالغة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها العميق للبلدان التي قدّمت تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لهذا الغرض، وتدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، بسبل منها الإسهام في ذلك الصندوق الاستئماني الخاص على نحو كاف وسريع، وتطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لحشد الموارد اللازمة ليتوفر في الصندوق الاستئماني ما يكفي من الموارد؛

٢٢ - **تشير** إلى الفقرة ١١٤ من برنامج العمل المتعلقة بعقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد إعداد مذكرة أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يعرض فيها طرائق عقد هذا المؤتمر، بما في ذلك عملية التحضير له، وفي هذا الصدد أيضا تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة[٨] بالتنسيق مع جميع أصحاب الشأن المعنيين؛

٢٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.